اتفاق مصري – سعودي لبدء تنفيذ مشروع الربط الكهربائي

القاهرة/الرياض – أبرمت مصر والسعودية الثلاثاء عقود ترسية للبدء في مشروع الربط الكهربائي بين البلدين بعد توقيعهما قبل تسع سنوات مذكرة تفاهم للتعاون في هذا المجال.

وسيساعد هذا المشروع البالغ تكلفته التقديرية حوالي 1.8 مليار دولار على تلبية طلب الطاقة المتزايد في كلا البلدين اللذين يبلغ تعداد سكانهما حوالي 134 مليون نسمة.

وبحسب تقرير عُرض أثناء مؤتمر عقد افتراضيا برئاسة وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان ووزير الكهرباء المصري محمد شاكر الثلاثاء، سيبدأ تنفيذ المشروع العام المقبل.

محمد شاكر

المشروع بمثابة ممر لعبور الطاقة الكهربائية وصولا إلى قارة آسيا

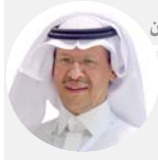

الأمير عبدالعزيز بن سلمان

الربط الكهربائي بين السعودية ومصر خطوة لعمل عربي مشترك

ومن المتوقع أن يعزز المشروع تبادل القدرات الكهربائية بين البلدين، بما يصل إلى ثلاثة آلاف ميغاواط من الكهرباء مع بدء عمليات الإنتاج، وهو محور رئيسي لربط دول المشرق العربي بدول أفريقيا العربية تمهيدا لإنشاء سوق مشتركة للكهرباء.

وقال شاكر خلال كلمته بمؤتمر صحافي لتوقيع عقود بدء تنفيذ المشروع إن "مشروع الربط الكهربائي المصري – السعودي بمثابة ممر لعبور الكهرباء وصولا إلى قارة آسيا".

وأضاف "نقف أمام لحظة تاريخية طالما تطلعنا إليها، وهي مد جسر التعاون الكهربائي بين الدولتين"، مشيرا إلى أن العلاقات بين مصر والسعودية تعد نموذجا للعمل البناء.

ويمنح الربط الكهربائي السعودي الحصول على الطاقة الكهربائية الفائضة لدى مصر في بعض فترات السنة، مقابل حصول القاهرة على تغطية أي نقص من الكهرباء في فترات أخرى من الجانب السعودي عبر تزويد كل طرف بفترات نمو طلب الطاقة وتراجعه.

وقال الأمير عبدالعزيز إن "الربط الكهربائي بين البلدين خطوة لعمل عربي مشترك ينتقل للتعاون مع دول العالم في خطوة لاحقة".

وأوضح أنه سيكون هناك تعاون أكثر بين مصر والسعودية في مجال الطاقة، سواء على المستوى الرسمي أو القطاع الخاص.

ويساهم في تمويل المشروع إلى جانب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والبنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى الموارد الذاتية للشركة المصرية لنقل الكهرباء.

ويقول خبراء إن عمليات الربط الكهربائي بين الدول العربية نجحت في إصلاح ما انقطع من حركة التجارة البينية للسلع والخدمات، التي تراجعت إلى مستويات متدنية للغاية متأثرة بالتوترات السياسية في بعض دول المنطقة وتباطؤ النمو الاقتصادي.

وكشف مؤشر الطاقة للبنك الدولي العام الماضي أن تجارة الطاقة في المنطقة العربية يمكن أن تحدث فارقا حقيقيا يعزز المنافسة، ومن ثم يمكنها إطلاق العنان لقوة الدفع المترتبة على ذلك لتحفيز التجارة والتعاون في مجالات أخرى.

الجفاف يخذل آمال المزارعين في سوريا بحصاد وافر من القمح

البلد على أعتاب أزمة غذائية حادة في ظل توقعات بتراجع قياسي للمحصول

في مواجهة خطر الجوع

اختزلت انطباعات المزارعين السوريين في ما يتعلق بحسابات محصول القمح للموسم الحالي مدى صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، في ظل تأكيدهم بأن الحصاد سيقل كثيرا عن التقديرات الرسمية التي اعتبرها خبراء مبالغا فيها بسبب استمرار موجة الجفاف.

تل شعير (سوريا) – تتقاطع تقديرات المزارعين والحكومة السورية بشأن محصول القمح لهذا الموسم والذي يبدو أنه سيكون الأسوأ على الإطلاق منذ سنوات مما يعمق مشكلة الأمن الغذائي للبلد الغارق في أزمة اقتصادية ومالية كارثية.

وبعدما أتت النيران على محصوله من القمح في شمال شرق سوريا العام الماضي، كان يأمل المزارع عبدالباقي سليمان أن يعوّض موسم العام الحالي خسارته، لكن أمنيته لم تتحقق على وقع التراجع الكبير في مستوى هطول الأمطار.

وبينما تزيد عوامل التغير المناخي خطر الجفاف والحرائق في كل أنحاء العالم، واجهت سوريا تدنيا في مستوى الأمطار هذا العام، خاصة في محافظة الحسكة الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية الكردية والتي كانت تعد قبل 2011 بمثابة صوامع قمح سوريا.

وفي قرية تل شعير قرب مدينة القامشلي، يتحسر سليمان (48 عاما) على أرضه التي اعتاد أن تدرّ له الأرباح في مواسم حصاد القمح.

ويقول لوكالة الصحافة الفرنسية إن "العام الماضي احترق الحقل الذي زرعته وخسرت مئتي دونم من القمح أما في العام الحالي فكان هناك نقص في الأمطار ولم نحصد القمح" بسبب عدم نمو البذور.

وعلى غرار سليمان، يشكو مزارعو المنطقة من تراجع محاصيل القمح، ما يثير المخاوف إزاء الأمن الغذائي في بلد يكافح ستون في المئة من سكانه لتوفير طعامهم.

وفي محافظة الحسكة حيث كانت الإدارة الكردية والحكومة تتنافسان سنويا على شراء محاصيل القمح والشعير من المزارعين لتأمين احتياجات المناطق الواقعة تحت سيطرة كل منهما، تقدّر منظمات إنسانية دولية تراجع إنتاج المحاصيل بأكثر من 95 في المئة مقارنة مع العام الماضي في أجزاء كبيرة من المنطقة.

وإضافة إلى تراجع مستوى الأمطار، يعيد سليمان الأزمة إلى غلاء البذور والأسمدة ومعدات الزراعة والنقص في المحروقات، معتبرا أن "الوضع الزراعي في المنطقة كارثي والجفاف يتمدد فيها".

وإذا استمر الوضع على حاله، لا يستبعد المزارع استبدال زراعة القمح بأنواع أخرى "كالكزبرة والكمون كون تكاليفها أقل وأسعارها أغلى ولا تتطلب أمطارا غزيرة".

وفي قرية كرديم حليمة في محافظة الحسكة، يرى حاجي محمّد (71 عاما) أن "الزراعة أصبحت خسارة" بعدما بات الجفاف "يؤثر عليها من النواحي كافة".

مايك روبسون

إنتاج القمح ربما يبلغ قرابة نصف إجمالي حصاد الموسم الماضي

ويقول المزارع "نحاول بيع ذهب نسائنا وأغراض المنزل لشراء البذور، علّ الأمطار تتساقط وتعوض بعض الخسائر" في الموسم المقبل. ويضيف بحزن "لم نعد نجد الرحمة من السماء ولا من الأرض".

وقبل اندلاع النزاع العام 2011، كانت سوريا تُحقق اكتفاءها الذاتي من القمح مع إنتاج يتجاوز أربعة ملايين طن سنويا. وكانت قادرة على تصدير 1.5 مليون طن سنويا.

لكن مع توسّع رقعة المعارك وتعدّد الأطراف المتنازعة، انهار الإنتاج إلى مستويات قياسية. وباتت الحكومة مجبرة على الاستيراد خصوصا من حليفتها روسيا.

وقال وزير الزراعة السوري محمد حسان قطنا لإذاعة "شام.أف.أم" المحلية المقربة من السلطات منتصف الشهر الماضي، إنّ إنتاج القمح في البلاد بلغ 900 ألف طن "بينما تقدر الحاجة المحلية بمليوني طن". وعزا ذلك إلى "التغيرات المناخية والجفاف" خلال شهري أبريل ومايو الماضيين، فضلا عن ضعف الموارد المائية.

وفي مثال عن حجم تراجع الإنتاج، يوضح الرئيس المشترك لهيئة الاقتصاد والزراعة بمناطق سيطرة الإدارة الكردية سلمان بارودو أن موسم العام الحالي "كان استثنائيا".

ويلفت إلى أنّ إدارته تسلمت من المزارعين العام الحالي "بين 184 و184 ألف طن مقارنة مع 600 ألف طن العام الماضي".

وبحسب تقديرات بارودو، تتراوح حاجة المنطقة سنويا بين نحو 550 و600 ألف طن لتأمين الطحين للأفران والبذور للمزارعين والاحتياطي الضروري للأشهر المقبلة.

ويأتي انخفاض المحاصيل فيما يحذر خبراء ومنظمات إنسانية منذ أشهر من كارثة في شمال وشمال شرق سوريا جراء تراجع منسوب نهر الفرات، ما يهدد بانقطاع المياه والكهرباء عن الملايين من السكان والحقول الزراعية.

وفي محافظة الرقة المجاورة التي يجتازها نهر الفرات، يتحسر أحمد الحميدي (42 عاما) على موسم القمح. ويقول "فكرنا باستجرار المياه من نهر الفرات"، لكن لم يتم ذلك "بسبب الكلفة"، مضيفا "نخشى الجفاف في الموسم المقبل. وحينها ستكون المنطقة فعلا بخطر".

ويوضح ممثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) في سوريا مايك روبسون لوكالة الصحافة الفرنسية أن موسم الأمطار "الذي انتهى في مارس شكّل السبب الأكبر" لمشكلة تراجع المحصول. لكنه ليس السبب الوحيد، إذ كانت لارتفاع درجات الحرارة في الشهر اللاحق تداعيات لناحية عدم اكتمال نمو الحبوب.

ورغم أنه ليست لدى المنظمة بعد "الأرقام النهائية الكاملة لمحاصيل هذا العام"، لكنّ روبسون يتوقع أن "يكون متدنيا للغاية، ربما قرابة نصف إجمالي حصاد العام الماضي" الذي بلغ 870 ألف طن.

ومن شأن تراجع إنتاج القمح وزراعات كثيرة أخرى أن يزيد من معاناة شعب استنزفه نزاع دام مستمر منذ عقد، وانهيار اقتصادي حاد.

ووفق منظمة فاو سينعكس بطبيعة الحال ارتفاعا في أسعار الخبز وسلع رئيسية في بلد يشكو فيه 12.4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي.

ويقول روبسون "شهدنا ارتفاعا لناحية انعدام الأمن الغذائي العام الماضي، ونتوقع ازديادا إضافيا هذا العام". ويضيف "إنه أمر مقلق للغاية".

ارتفاع مفاجئ في احتياطات النقد الأجنبي للعراق

بغداد – أعطى ارتفاع مفاجئ في احتياطات النقد الأجنبية للعراق بصيص أمل للحكومة بتخفيف جزء من الاختلالات المالية المزمنة، بعد أن انخفضت بشكل متواصل خلال الأشهر الماضية في أعقاب تأثر البلد النفطي بتباطؤ النمو العالمي وتدهور أسعار النفط الخام وفاقمت من تبعاته أزمة كورونا.

وقالت وزارة المالية في بيان الثلاثاء نشرته وكالة الأنباء العراقية الرسمية إن تغيير سعر الصرف أسهم في زيادة الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي ليصل إلى 60 مليار دولار بنهاية الثلث الأول من هذا العام.

وكان حجم الاحتياطات النقدية المسجلة في يناير العام الماضي حوالي 54 مليار دولار. وتقول الحكومة إن ارتفاعه جاء "بعد تطبيق إجراءات الإصلاح".

وشهد احتياطي العملة الصعبة أعلى ارتفاع له منذ الغزو الأميركي للعراق قبل 18 عاما في يوليو 2014 حين أظهرت إحصائيات رسمية حديثة أنها بلغت 82 مليار دولار قبل أن تعود إلى الانخفاض في العام 2017 حيث وصلت مستوياتها إلى 44 مليار دولار.

وبررت وزارة المالية تذبذب الاحتياطيات النقدية ما بين عامي 2020 و2021 بسبب انخفاض أسعار النفط، وارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملة المحلية، حيث تراوحت ما بين 45 مليار دولار و61 مليار دولار.

واعتبرت أن "تغيير سعر الصرف ساعد على انخفاض الطلب على العملة الأجنبية وانعكس إيجابيا على انخفاض الاستيرادات وزيادة الإنتاج المحلي".

وأوضحت الوزارة أن "المؤشرات بينت تحسنا واضحا في النشاط التجاري خلال الأشهر التسعة الماضية من العام الحالي رغم الأزمة الصحية كما ساعدت في إيقاف إغراق السوق المحلية بالسلع الرخيصة التي تكبح محاولات الارتقاء بالإنتاج المحلي".

وتعمل الحكومة الاتحادية على إعادة استثمار إيرادات الأموال المتحققة بهدف بناء قاعدة إنتاجية مستهدفة خارج القطاع النفطي والاعتماد على القطاعات الأخرى التي ستسهم في انخفاض الطلب على الدولار نتيجة تعويض بعض السلع المنتجة التي جعلت انحسار نسبة الاستيرادات إلى الاستهلاك المحلي.

وتبنت حكومة مصطفى الكاظمي منذ وصولها للسلطة وضع الخطط والآليات للعمل على إصلاح السياسة المالية للبلاد وتكللت باعتماد الورقة الإصلاحية (الورقة البيضاء) التي رسمت خطوات السياسة الاقتصادية والمالية المستقبلية للنهوض بالإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد.

رصيد مهم لالتقاط الأنفاس

مشروع ليبي طموح لتطوير قدرات قطاع التكرير

طرابلس – تسعى ليبيا لتعزيز خطواتها باتجاه تنمية قطاع التكرير من خلال الاستثمار الأمثل للطاقات الإنتاجية للقطاع النفطي، وهو ما من شأنه تغطية الطلب المحلي المتنامي على المشتقات النفطية وكذلك دعم صادرات الخام في المستقبل.

وشكل إعلان رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة الأحد الماضي الشروع في إنشاء أول مصفاة نفطية في جنوب البلاد بتكلفة 600 مليون دولار خلال ثلاث سنوات، خطوة مهمة بالنسبة إلى الليبيين في طريق تحصيل المزيد من الموارد المالية لدعم الخزينة العامة.

وقال الدبيبة خلال مؤتمر صحافي عقده في طرابلس "اليوم نعلن بدء تنفيذ مشروع إنشاء مصفاة نفطية في بلدية أوباري، وجاهزية كامل المخصصات المالية للمشروع الذي انتظره سكان المنطقة لسنوات طويلة". وأضاف "المشروع سيساهم في التنمية".

وسيقام مشروع المصفاة وهي سادس مصفاة بالبلاد إلى جانب مشروع مصنع غاز الطهي بالقرب من محطة أوباري للكهرباء وحقل الشرارة، أكبر حقل نفطي ليبي، الذي سيستمد منه خامي النفط والغاز.

ويتوقع حسين أبوسليانة رئيس مجلس إدارة شركة زلاف، التي ستتولى المشروع دون مستثمر أجنبي، البدء سريعا في عملية الإنشاء بسبب توفر التمويلات.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية إلى أبوسليانة قوله "نستطيع التأكيد على بدء المشروع. لقد أكملنا الجدوى الاقتصادية، ونقوم حاليا بالاختبارات الأولية الخاصة بالتربة ودراسات التقييم البيئي التي ستتم حسب النظم المعمول بها في المؤسسة الوطنية للنفط".

وتمتلك ليبيا خمس مصاف للنفط هي مصفاة رأس لانوف، وتعد الأكبر من حيث طاقة الإنتاج التي تبلغ 220 ألف برميل يوميا، وقد تم تشييدها أساسا لتكرير خام السرير الذي تنتجه شركة الخليج العربي، ولكنها تقوم حاليا بتكرير مزيج من خامي مسلة والسرير.

وتأتي مصفاة الزاوية في المركز الثاني من حيث قدرة الإنتاج، وتشير التقديرات إلى أن طاقتها التكريرية تبلغ نحو 120 ألف برميل يوميا من الخام الخفيف لكنها تراجعت بسبب الحرب إلى مئة ألف فقط، وتشرف عليها شركة مستقلة مملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط الحكومية.

وهناك أيضا مصفاتا السرير التي تبلغ طاقة إنتاجها اليومية قرابة عشرة آلاف برميل يوميا، وطبرق، التي عادت إلى العمل في أكتوبر الماضي وتنتج 20 ألف برميل يوميا، وهما تزودان بخام السرير الذي تنتجه شركة الخليج.

وتعد مصفاة مرسى البريقة البعيدة نحو بنغازي بنحو مئتي، الأقدم بالبلاد وهي بالقرب من الميناء الذي يحوي أكبر مجمع للنفط في البلد العضو في منظمة أوبك.

حسين أبوسليانة

سنبدأ سريعا بمشروع مصفاة أوباري بسبب توفر التمويل

وتظهر الأرقام أن المصفاة التي تشرف على تشغيلها شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز الحكومية، تنتج حوالي عشرة آلاف برميل يوميا من المشتقات النفطية.

وستوفر المصفاة الجديدة منتجات ومشتقات بترولية بواقع 1.3 مليون لتر من البنزين ومليون لتر من الديزل يوميا، إلى جانب إنتاج أكثر من 600 ألف لتر من وقود الطائرات، وإنشاء مصنع مصاحب لغاز الطهي بطاقة إنتاجية تتخطى 8 آلاف أسطوانة يوميا، بحسب مؤسسة النفط الليبية.

وقال رئيس مؤسسة النفط مصطفى صنع الله إن "مصفاة النفط ستساهم في توفير تكاليف مالية ضخمة من المنتجات النفطية التي تنقل من الشمال إلى الجنوب".

وتابع "هذا مشروع تاريخي وحيوي، وهو فخر لكل سكان الجنوب، خاصة بما سيوفره من وظائف مباشرة هناك، إلى جانب توفير وظائف غير مباشرة عديدة".

وتعاني مدن الجنوب الليبي الغنية بالنفط من شح مزمن في توفير الوقود بالرغم من تواجد أكبر الحقول النفطية في نطاقها الجغرافي. وتعد المصفاة النفطية الأولى في الجنوب الأكبر بالنسبة إلى مساحة ليبيا.

ويواجه قطاع النفط في ليبيا الذي يتجاوز إنتاجه اليومي حاليا 1.2 مليون برميل صعوبات بسبب الإغلاقات المتكررة لحقول وموانئ نفطية على خلفية تهديدات أمنية أو إضرابات عمالية.

وعانى البلد من فوضى أمنية وصراع على السلطة منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في العام 2011، لكن يسوده في الوقت الحالي وقف لإطلاق النار برعاية الأمم المتحدة منذ أكتوبر الماضي، وتقودها سلطة تنفيذية موحدة انتخبت في فبراير الماضي.